

اختلاف بنية الأفعال وأثرها الدلالي في القرآن الكريم

VERBS STRUCTURE DIFFERENCE AND ITS SEMANTIC INFLUENCE
IN THE HOLY KORAN

الباحث: عروي الطاهر

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد العليم بوفاتح

كلية الآداب واللغات - جامعة عمارثليجي / الأغواط

البريد الإلكتروني: TAHAR.AROUI17@GMAIL.COM

تاريخ النشر: 2019/12/12

تاريخ القبول: 2019/10/09

تاريخ الإرسال: 2019/05/24

ملخص:

يتناول هذا المقال أثر اختلاف بنية الفعل على الدلالة، فالمعلوم أن الزيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، وقد أوردنا هنا أمثلة لتلك الزيادة من القرآن الكريم، بذكر آيات بها صيغتان مختلفتان لفعلين مزيدين من أصل واحد وبيناً الفرق الدلالي بين هاتين الصيغتين وفق السياق الذي وردتا فيه، كما تناولنا عدول بعض الصيغ عن معانيها الأصلية إلى معاني صيغ أخرى، مع بيان التنوع الدلالي لهذه الصيغ تبعاً لتنوع مبانيها، ومثلنا لذلك كله من القرآن الكريم، لثرائه بمختلف النماذج على اختلاف سياقاتها ودلالاتها.

الكلمات المفتاحية:

الفعل، بنية الفعل، الدلالة، الصيغة، القرآن.

Abstract:

This essay deals with the influence of verb structure difference on meaning.

It's obvious that addition in structure leads to addition in meaning.

Therefore, we gave examples of this addition from The Holy Koran through mentioning verses that includes two different formulas of augmented verbs of the same root. And we clarified the semantic difference between these formulas according to their context. We, also, dealt with the shift of some formulas from their original meaning to the meanings of others. Moreover, we proved the semantic diversity of these formulas according to their various structures. For all of that, we gave examples from The Holy Koran for its richness in various models with different contexts and meanings.

Keywords:

Verb, verb structure, semantic, formulas, Koran

1. مقدمة :

إنّ القرآن الكريم نص مقدس تدور حوله مختلف العلوم والدراسات، وقد كان للتصريف حظ من تلك العلوم، فقد بثت مسأله في ثنايا الكتب، ثم استقلت بالتصنيف بعد ذلك، فخصت طائفة من الباحثين المحدثين بدراسة خاصة في بعض أبوابه، وهذا البحث يتناول جزءاً من تلك الأبواب وهو بنية الفعل وأثرها على الدلالة، حيث إن الزيادة في بنية الفعل تترتب عنها زيادة المعنى، كما أن بعض الصيغ الفعلية قد تحمل معاني صيغ أخرى وهي بذلك تعدل عن المعاني الموضوعية له أصلاً.

وقد وزعت مادة بحثي على خمسة مباحث، تحدثت في المبحث الأول عن التعريف اللغوي والاصطلاحي للفعل، وتحدثت في الثاني عن أنواع الفعل من حيث التجرد والزيادة، أما المبحث الثالث فخصصته لظاهرة العدول الصرفي، وقد خصصت المبحثين الرابع والخامس للتطبيق من القرآن الكريم، فعرضت في المبحث الرابع بعض الآيات التي اشتملت صيغتين فعليتين مختلفتين لهما الأصل نفسه وبينت المعاني التي أفادتها الزيادة في كلتا الصيغتين، أما المبحث الخامس فعرضت فيه نماذج لصيغ فعلية من القرآن الكريم حملت معاني صيغ أخرى.

2. تعريف الفعل:

2.1. الفعل لغة:

قال الخليل: «فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا وَفِعْلًا، فالفَعْلُ: المصدر، والفِعْلُ: الاسم»¹ ومما يوضح سر تسميته بالفعل ما ذهب إليه ابن الأنباري بقوله: «سمي الفعل فعلاً لأنه يدل على الفعل الحقيقي ألا ترى أنك إذا قلت (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لأنهم يسمون الشيء بالشيء، إذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم»².

وذهب الراغب الأصفهاني إلى أن «الفعل التأثير من جهة مؤثر وهو عام لما كان بإجادة أو غير إجادة ولما كان بعلم أو بغير علم وقصد أو غير قصد ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات والعمل مثله والصنع أخص منه»³.

نستنتج من خلال التعريفات السابقة أن الفعل هو حدث سواء أكان مقصوداً أم غير مقصود متعدياً أو غير متعدي، إضافة إلى أن هذا الحدث يكون مقترناً بزمن معين.

2.2. الفعل اصطلاحاً :

يُعدُّ الفعل من المصطلحات التي وجدت بوجود النحو، فقد روي أن الإمام علياً رضي الله عنه ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة قسم فيها الكلام كله إلى اسم وفعل وحرف⁴ وأمره أن يتم عليه⁵ وينحو نحوه⁶. ويكاد النحاة يتفقون حول تعريفهم للفعل ولكنهم يختلفون في بعض الأحيان في طريقة التعبير عن ذلك التعريف. قال سيبويه: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل»⁷.

أي إن الأفعال أبنية أو صيغ مأخوذة من المصادر، فهي تدل بمادتها على المصدر أو الحدث وبصيغتها على زمان وقوعه، من ماضٍ أو حاضر أو مستقبل. وأما إشارته إلى أن المراد بالزمن أقسامه الثلاثة، فالظاهر أنها مجرد البيان، وإن بعض النحاة عدوا ذلك قيداً احترازياً مما دل على حدث وزمان مهم كالمصدر وإن الأفعال تتعدى إلى جميع أقسام الأزمنة معرفتها ونكرتها ومهمها ومخصوصها كما نجدها تتعدى إلى جميع أقسام المصدر⁸.

وقد أُشكل على سيبويه في هذا الحد « بأن من الأفعال ما هو عند النحويين دال على زمن غير مقتبرن يحدث، نحو كان المفتقرة إلى الاسم المنصوب - أي الناقصة - وهو عندهم فعل، ومع ذلك فهو دال على الزمان المجرد من الحدث».⁹

وعرفه ابن السراج بقوله: « الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل، وقلنا: وزمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط »¹⁰، وقال أيضاً: « الفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه، وما أمرت به، فالخبر نحو: يذهب عمرو فيذهب حديث عن عمرو، ولا يجوز أن تقول: جاء يذهب، والأمر نحو قولك: اذهب »¹¹. وقال أبو علي الفارسي: « وأما الفعل فما كان مستنداً إلى شيء، ولم يسند إليه شيء »¹²، وإنما عدل من الأخبار إلى الإسناد، لأن « من الأفعال ما لا يصح إطلاق الأخبار عليه، كفعل الأمر، نحو: ليضرب، إذ الخبر... ما دخله الصدق والكذب، ويصح أن يطلق عليه الإسناد »¹³.

وعرفه ابن جني بأنه « ما حسن فيه قد أو كان أمراً »¹⁴. وقال الحريري: « الفعل ما يدخل عليه قد و السين أو تلحقه تاء الفاعل أو كان أمراً »¹⁵، ونلاحظ على هذين المفهومين أنهما عرفا الفعل بالتركيز على العلامات الدالة عليه.

3. أقسام الفعل:

قسّم النحاة والصرفيون الفعل بالنظر إلى عدّة اعتبارات، وما يهّمنا هو تقسيم الفعل باعتبار التجرد والزيادة كونه موضوع دراستنا.

3.1. الفعل المجرد:

هو « ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط حرف منها في تصارييف الكلمة بغير علّة »¹⁶ وعرفه ابن جني بقوله: « اعلم أنّه إنّما يريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لاما، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل والراء عينه والباء لامه، فصار مثال ضرب فعل، فالفاء الأصل الأوّل، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث فإذا ثبت ذلك، فكلّ ما زاد على الضاد والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد »¹⁷.

3.2. الفعل المزيد:

« هو ما زيد على حروفه الأصلية حرف يسقط في بعض تصارييف الفعل لغير علّة تصريفية أو حرفان، أو ثلاثة أحرف كذلك »¹⁸.

ويعرف الصرفيون الزيادة بأنها « إلحاق الكلمة ما ليس منها، وذلك لإفادة معنى، أو ضرب من التوسع في اللغة »¹⁹، وهي عند سيبويه عشرة أحرف²⁰، وقد جمعها الناس في عبارات من الكلام كي يسهل حفظها وتداولها والتعرف عليها، منها: (سألتمونيها)، و (اليوم تنسأه)، و (تسليم وهناء).

وقد ذكر ابن مالك صفات للحرف الزائد منها: « دلالتة على معنى، وسقوطه لغير علة من أصل أو فرع أو نظير، وكونه مع عدم الاشتقاق في موضع فيه زيادة أو تكثير مع وجود الاشتقاق، واختصاصه ببنية لا يقع موقعه ما يصلح للزيادة، ولزوم عدم النظر بتقدير أصالته فيما هو منه أو في نظير ما هو منه »²¹. وهذا يجعلنا نفرق بين ما يرد من هذه الحروف على أنها حروف زيادة، وما تأتي هذه الحروف نفسها، ولا تكون في موضع الزيادة، فلا يعني أنها تكون زائدة أينما وقعت، وإنما يقطع بزيادتها إذا قامت عليها الدلالة فلا يعقل أن هذه الأحرف أينما حلت وفي أي موضع جاءت تكون زائدة.

4. العدول في الصبغ الصّرفية:

تتميز اللغة العربية بورود أبنية متعددة في العربية دالة على أبنية أخرى سواء أكانت أسماء أم أفعالاً، وقد أشار علماءنا إلى هذه الظاهرة غير أنهم لم يصطلحوا عليها، إذا ما استثنينا ابن قتيبة الذي أطلق عليها (باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه)²²، وابن جني أطلق عليه في بعض المواضع العدول، حيث قال: « ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله، وذلك فُعَال في معنى فَعِيل نحو طوال فهو أبلغ معنى من طويل ... »²³، وقال: « فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فُعَال فصارعت فُعَال بذلك فُعَالاً، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما على أصله، أما فُعَال فبالزيادة، وأما فُعَال فبالانحراف به عن فَعِيل »²⁴. والرضي أشار إلى علة ذلك، قال: « إنما يقال: هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه، وكذا في سائر الأبواب، كقولهم: تعاهد بمعنى تعهد، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد »²⁵.

نفهم من قول ابن جني والرضي أنّ البناء يخرج عن أصله ليفيد معنى آخر، إما للدلالة على القوة و المبالغة أو معنى ذلك البناء.

5. افتراق معاني بعض الصبغ في القرآن الكريم:

سأطرق في هذا المبحث إلى أفعال وردت بصيغتين في آية واحدة، وأبين الفرق بين الصيغتين.

1. 5. أَفْعَلَ وَفَعَّلَ:

. قال تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [آل عمران/03].

من المعلوم أنّ القرآن أنزل على قلب سيدنا محمد - صَلَّى الله عليه وسلم - مُنْجِماً على حسب الوقائع والأحداث في ثلاث وعشرين سنة، وهو ما يفسر استعمال القرآن لصيغة فَعَّل الدالة على التّكثير كون النزول كثير، في حين استعمل صيغة أَفْعَلَ الدالة على التعدية مع الكتابين الآخرين، كونهما أنزلا جملة واحدة، قال السيوطي: « الكتاب أنزل مُنْجِماً فناسب الإتيان بنزّل الدال على التكرير، بخلافهما فإنهما أنزلا دفعة »²⁶.

ويؤيد هذا استعمال القرآن للفظ الإنزال عندما يُراد إنزال القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ونجد هذا في قوله تعالى: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾ [البقرة/185]، وفي قوله: ﴿إنا أنزلناه في ليلة مباركة﴾ [الدخان/03]، وفي قوله: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ [القدر/01].

وقد أكد الشعراوي ذلك فقال: «وكلمة نزل ونزل فهمهما أن الحق أنزل القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا مناسبا للأحداث، ومناسبا للظروف، فكان الإنزال في رمضان جاء مرة واحدة، والناس الذين يهاجموننا يقولون: كيف تقولون: إن رمضان أنزل فيه القرآن، مع أنكم تشيعون القرآن في كل زمن، فينزل هنا وينزل هناك، وقد نزل في مدة الرسالة المحمدية؟ نقول لهم: نحن لم نقل: إنه نزل، ولكننا قلنا أنزل، فأنزل: تعدى من العلم الأعلى إلى أن يباشر مهمته في الوجود، وحين يباشر مهمته في الوجود ينزل منه النجم، يعني القسط القرآني موافقا للحدث الأرضي؛ ليحيى الحكم وقت حاجتك فيستقر في الأرض، إنما لو جاءنا القرآن مكتملا مرة واحدة، فقد يجوز أن يكون عندنا الحكم ولا نعرفه، لكن حينما لا يحيى الحكم إلا ساعة نحتاجه فهو يستقر في نفوسنا»²⁷.

قال تعالى: ﴿فمهل الكافرين أمهلهم رويدا﴾ [الطارق/17].

قرأ ابن عباس: فمهل الكافرين مهلمهم رويدا²⁸، وهذا يدل على أن قراءة الجمهور باختلاف الصيغتين لها معنى مغاير، إذ تأتي أمهل في اللغة بمعنى أرفق به وأنظره ولا تجعل عليه، أما مهل فتأتي بمعنى أجل وآخر²⁹، فجاء التأخير والتأجيل مع صيغة التضعيف، لدالتها على تكرير الحدث، أما الصيغة الأخرى فليس في ضمها التكرير، وإنما هي موضوعة للإنظار والرفق وهي في الآية أعطيت جملة معان منها: زيادة التسكين والتصيير للنبي صلى الله عليه وسلم³⁰ من حيث تأخيرهم أولا والرفق بهم ثانيا، أما الكافرون فالرفق معهم إنما هو لاستدراجهم، وذلك كقوله: ﴿والذين كذبوا بآياتنا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون﴾ [الأعراف/182]. فدلّت الزيادة من حيث الإشعار بالتغاير كأن كلا منهما كلام مستقل بالأمر، ومن ثم فهو يؤكد من مجرد التكرار³¹.

وفضلا عما تقدم فإن مهل توصق بلفظ قليلا، كما في قوله تعالى: ﴿وذرنى والمكذبين أولي النعمة ومهلمهم قليلا﴾ [المزمل/11].

فالرفق غير في الآية، بل في ضمها التوعّد والوعيد، أما صيغة الإفعال فقد وصفت بلفظ رويدا وهي إن كانت بمعنى قليلا³².

إذن اجتمع في آية الطارق الوعيد والاستدراج، ودلّ على هذا اختلاف مبنى الصيغتين.

5. 2. فَعَلَ وَافْتَعَلَ:

قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة/286].

جاء في جامع البيان أن معنى كسبت: عملت من خير، واكتسبت: عملت من شر³³، «فإن قلت لم خصّ الخير بالكسب والشر بالاكتساب قلت في الاكتساب اعتمال فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة

إليه وإمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتماد»³⁴ وقدّم ابن عطية العلة نفسها إذ قال: «والذي يظهر لي في هذا أنّ الحسنات هي ممّا كسب الإنسان دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه والسيئات تكتسب بناءً مبالغة، إذ كاسبها يتكلف في أمرها ويخرق حجاب نهي الله ويتخطاه إليها، فيحسن في الآية مجيء التصريفيين إحراراً لهذا المعنى»³⁵، وقد سبق سيبويه إلى هذا المعنى، إذ قال في كتابه: «وأما كَسَبَ فإنّه يقول أصابَ، وأما اكتسب فهو التصرفُ والطلبُ، والاجتهاد بمنزلة الاضطراب»³⁶.

. قال تعالى: ﴿ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً﴾ [النساء/107]

الاختيان أبلغ الخيانة كالاكتساب من الكسب، إذ فيه زيادة وشدة³⁷، والذي يظهر أنّ الاختيان يأتي مع اختيان النفس. قال تعالى: ﴿علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم﴾ [البقرة/186].

فالاختيان تحريك شهوة الإنسان لتحري الخيانة، لذا اختص بالنفس؛ لأنها هي التي تراود على الخيانة وتحض عليها³⁸، ومما يدل على أن الاختيان زيادة مبالغة- فضلاً عن صدوره عن النفس-

وقوع صيغة المبالغة في سياقه، وهو قوله "خواناً"، إذ لو لم يكن في الاختيان مبالغة لما وافقها هذه الصيغة، والمبالغة تدل على الكثرة، إذ مراودة النفس تقع أكثر من مرة، أمّا الخيانة فقد تكون مرة واحدة تقع من الإنسان في موقف من المواقف، إذ حقيقة الخيانة «مخالفة الحق بنقض العهد في السر»³⁹، ومن ذلك خيانة امرأتي نوح ولوط عليهما السلام، فقال تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما﴾ [التحریم/10]، فالخيانة هنا لا تدل على حض وحث أو مبالغة، ومثله قوله تعالى: ﴿وإن يريدوا خيانتك فقد خانوا الله من قبل﴾ [الأنفال/71].

وتقع الخيانة من الشخص مع غيره، أما الاختيان فيكون من الشخص مع نفسه، وهذا أعظم عند الحق سبحانه، لأن المختان يعلم أن الحق مطلع عليه وحده، ثم يقع منه ذلك، لذا اختص بالبناء الذي فيه مبالغة وشدة.

3.5. فعل وفاعل:

. قال الله تعالى: ﴿يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون﴾ [البقرة/09].

من المعلوم أن صيغة فاعل تدل على المشاركة⁴⁰، فكيف تتصور المشاركة في الخداع بين الله - عز وجل - وبين المنافقين؟ تحدث عن ذلك الزمخشري فقال: «أن يقال: إن صورة صنعهم مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون صورة لصنع الخادعين، وصورة صنع الله معهم حيث أمر بإجراء أحكام المسلمين عليهم وهم عنده في عداد شرار الكفرة... صورة صنع الخادع»⁴¹ وعليه فالمشاركة في الخداع كانت توهمها منهم كونهم كافرين بقدرة الله وعظمته، لذا ذكر الفعل الأول بصيغة فاعل، أما الثاني فعلى وزن فعل لأن خداعهم لأنفسهم كان صادراً منهم فقط.

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة/222].

فرّق العلماء بين (طهر) و(تطهر) وأخذوا من هذا التفريق حكماً فقهياً، وهو أنّه لا يجوز إتيان المرأة بعد الحيض إلّا بعد الاغتسال⁴²، وقال ابن العربي ردّاً على من لم يفرّق بين (طهر) و(تطهر): «فإن قيل: قد يستعمل التشديد في موضع التخفيف، فيقال: تطهر بمعنى طهر، كما

يقال: قطع وقطع... قلنا: لا يقال: اطهرت المرأة، بمعنى انقطع دُمها، ولا يقال: (قطع) مُشَدِّداً بمعنى (قطع) مُخَفِّفاً، وإنّما التشديد بمعنى تكثير التخفيف»⁴³.

6. الترادف بين الصيغ:

سأنتظر في هذا المبحث إلى عدول بعض الصيغ عن معناها وحملها لمعنى صيغ أخرى، بذكر بعض النماذج من الكتاب العزيز.

1. 6. أَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ:

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً﴾ [آل عمران/176].

اختلف العلماء في كلمة يحزن فجمهور السبعة قراءها بفتح ياء المضارعة أما نافع فقرأها بضم ياء المضارعة وعليه يكون الماضي حزن على وزن فعل أو أحزن على وزن أفعل، وحزني وأحزني معناهما واحد عند الزجاج⁴⁴، وكذلك عند السيوطي حيث قال: «أفعل بمعنى فعل كأحزنه بمعنى حزنه»⁴⁵. أما عند سيبويه فالصيغتان مختلفتان فحزنته: جعلت فيه حزناً، وأحزنته جعلته حزينا⁴⁶.

. فاعَلَ بمعنى فَعَلَ:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة/06].

الفعل لامس دال على معنى المشاركة إذ يكتفى به عن الملامسة، أما قراءة من قرأ لامستم على لمستم⁴⁷ حملاً على اشتراك الفعلين في الدلالة على معنى واحد هو المس والجماع، قال ابن فارس: «لَمَسْتُ: مَسَسْتُ فكلّ ماسٍ لامس»⁴⁸، زيادة على ذلك فإنّ القراءة لم تخرج عما يجيء عليه وزن فاعل فمن دلالاته أنه يجيء بمعنى فعل⁴⁹ ليعطي دلالة صدور الفعل من جانب واحد ومن ثم فإن لامستم بألف معناه الجماع، أي إنّ اللمس حاصل من طرفين.

وعليه ف«اللامسة واللمس معناهما واحد، لأنه لا يلمسها إلا وهي تلمسه»⁵⁰، وعلى القراءتين تأكدت دلالة المفاعلة للفعل لامس فالجماع معهود بطرفين واللمس باليد معهود بطرفين أيضاً، وقال أبوحيان: «وفاعل

هنا موافق فعل المجرد، نحو جاوزت الشيء وجزته»⁵¹، وإلى معنى المشاركة أشار الأصفهاني إذ يكتى بالفعل لأمس على الملامسة والجماع⁵².

. قال تعالى: ﴿ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾ [النحل/21].

ورد الفعل على وزن فاعل، والأصل في وزن فاعل أن يكون بين اثنين، قال التفتازاني: «وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل صاحب به، نحو: ضارب زيدا عمراً»⁵³.

ولو جعلنا الفعل يؤاخذ بالمعنى الأصلي أن الحق سبحانه وتعالى يؤاخذ الناس على ظلمهم وكذلك الناس يؤاخذونه على أفعاله حاشاه سبحانه وتعالى، لأن الصيغة في الأصل تدل على المشاركة، وهذا السبب الذي دعا العلماء إلى أن يذهبوا إلى أن فاعل هنا ليست على معناها الأصلي، ولكنها هنا بمعنى المجرد.

قال الشنقيطي: «وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة "يؤاخذ" الظاهر أن المفاعلة فيه بمعنى الفعل المجرد، فمعنى أخذ الناس يؤاخذهم أخذ بذنوبهم، لأن المفاعلة تقتضي الطرفين، ومجيئها بمعنى المجرد مسموع، نحو: سافروعاقي»⁵⁴. أكثر من بناء مجرده، ففي قوله سبحانه: يؤاخذ مبالغة ليست في أخذ، ففي أخذه لهم سبحانه مبالغة، وهذه عواقب الظلم فإن الحق سبحانه يؤاخذ الظالم أي: يكون الأخذ مبالغة، خلاف أخذ غيره من العاصين، والله أعلم. وقال البقاعي: «وعبر بصيغة المفاعلة، لأن دلالتها على المناقشة أبلغ»⁵⁵.

وقد ذهب ابن عطية إلى أن صيغة المفاعلة يؤاخذ على بايها، أي: كأن العبد يأخذ حق الله تعالى بمعصيته، والله تعالى يأخذ منه بمعاقبته، وكذا الحال في مؤاخذة الخلق بعضهم بعضاً⁵⁶.

قال ابن عطية: «وقوله: ولو يؤاخذ الله الناس، وأخذ هو يفاعل من أخذ كأن أحد المتأخذين يأخذ من الآخر، إما بمعصية كما هي في حق الله تعالى، أو بإذابة في جهة المخلوقين، فيأخذ الآخر من الأول بالمعاقبة والجزاء»⁵⁷.

6. 2. تَفَعَّلَ بمعنى فَعَلَ:

. قال تعالى: ﴿وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم﴾ [البقرة/127].

والفعل تَقَبَّلَ، هنا ليس بمعنى المطاوعة، لأن الفعل الذي يطاوعه سيكون قَبَّلَ، وهو بمعنى يختلف عن الفعل تَقَبَّلَ، فالأول من التقبيل، «والقبلة من التقبيل معروفة»⁵⁸، والثاني من القبول والرضا والموافقة، لهذا لا يكون الفعل تَقَبَّلَ هنا مطاوعاً لفَعَّلَ بتشديد العين.

ومن معاني هذا الوزن أن يأتي للتكلف، أي: إن الفعل على خلاف طبع الفاعل⁵⁹، وهذا المعنى لا يجوز في حق الله سبحانه وتعالى، لأنَّ «التقبل والقبول بالنسبة إليه تعالى على السواء، إذ يمكن تعقل التكلف في شأنه عز شأنه»⁶⁰.

وقد أجاز بعض المفسرين أن يكون للتكلف بتأويل، «وقال العارفون: فرق بين القبول والتقبل، فإن التقبل عبارة عن أن يتكلف الإنسان في قبوله، وذلك إنما يكون حيث يكون العمل ناقصاً لا يستحق أن يقبل، فهذا اعتراف منهما بالتقصير في العمل، واعتراف بالعجز والانكسار وأيضاً فلم يكن المقصود إعطاء الثواب عليه، لأن كون الفعل واقعاً موقع القبول من المخدم ألد عند الخادم العاقل من إعطاء الثواب عليه»⁶¹.

في حين يؤكّد أبو حيان أن: «تقبّل بمعنى أقبل فتفعّل هنا بمعنى المجرد، كقولهم: تعدى الشيء واعدّه، وهو أحد المعاني التي جاء لها تفعلّل، والمراد بالتقبل الإثابة عبّر بإحدى المتلازمين عن الآخر، لأن التقبل هو أن يقبل الرجل من الرجل ما يهدي إليه فشبه الفعل من العبد بالعطية والرضا من الله تعالى بالتقبل توسعاً»⁶²، وعلى هذا فإنَّ تقبّل بمعنى أقبل، أي إن الفعل المزيد فيه جاء بمعنى المجرد.

3.6. استَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ:

. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدَهُم فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة/15].

الفعل، أي: استكتبه، أي: طلب من الكتابة، أو تقديرًا، نحو: استخرجه، أي: الوند مثلاً من الحائط، أي طلبت خروجه، فليس هنا طلب صريح، إلا أنه جعل التحليل لقصد إخراجِه نازلاً منزلة طلبه»⁶³، والطلب لا يجوز على الله سبحانه وتعالى، لأنه صاحب الأمر، والنهي في كل وقت، ومكان، وإنما أمره نافذ لا محالة، لذلك والله أعلم ذكر أبو حيان أن الفعل المزيد فيه هنا جاء بمعنى مجردة، فقال: «الاستهزاء الاستخفاف والسخرية، وهو استفعل بمعنى الفعل المجرد وهو فعل، تقول: هزأت به واستهزأت بمعنى واحد، مثل استعجب بمعنى عجب، وهو أحد المعاني التي جاءت لها استفعل»⁶⁴.

وأما الزمخشري فذكر أن في استهزائه سبحانه وتعالى بهم مبالغة، والمبالغة جاءت من استعمال الفعل المزيد فيه بدلاً من الفعل المجرد، وذلك بناءً على أن الزيادة في المبنى تؤدي إلى الزيادة في المعنى، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء.

قال الزمخشري: «وفيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاءهم إليه باستهزاء، ولا يؤبه له في مقابلته لما ينزل بهم من النكال، ويحل بهم من الهوان والذل»⁶⁵.

كيف لا يكون الاستهزاء منه أبلغ وهو الفاعل له سبحانه وتعالى، لأن فعله لا يقاس بفعل فاعل آخر، إذ هو خالق الأفعال وفاعليها، والله أعلم.

. قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾ [البقرة/17].

قال الطبرسي: «واستوقد بمعنى أوقد، مثل استجاب بمعنى أجاب»⁶⁶، وأشار إلى هذا المعنى كذلك الآلوسي (حمل صيغة استفعل معنى أفعّل)، حيث قال: «واستوقدوا بمعنى أوقدوا، فقد حكي أوقدوا واستوقدوا بمعنى، كأجاب واستجاب»⁶⁷، كما أشار إلى المعنى ذاته الطبري في تفسيره⁶⁸.

6. 4. تَفَعَّلَ بمعنى أَفْعَلَ:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأْذَنُ رَبُّكُمْ لَنُكْرِمَنَّكُمْ وَلِنُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلِنُعَذِّبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [إبراهيم/07].

ذكر الطبري في تفسيره أن تأذن هنا بمعنى أذن، فقال: «تأذن تفعل من أذن، والعرب ربما وضعت تفعل موضع أفعّل، كما قالوا: أوعده وتوعدته بمعنى واحد، وأذن أعلم»⁶⁹.

وقال ابن كثير: ﴿وَإِذْ تَأْذَنُ رَبُّكُمْ﴾؛ أي: أذنكم وأعلمكم بوعده لكم⁷⁰، وقال في موضع آخر: «تأذن تفعل من الإذن؛ أي: أعلم، قال مجاهد.

نلاحظ فيما سبق مجيء تفعل هنا بمعنى أفعّل عند المفسرين فقالوا: أذن ربك وأعلم، يقول الفارسي: «أذن بالمد: أعلم، وأذن بالتشديد، نادى، وقال قوم: أذن وأذن بمعنى أعلم، كما يقال: أيقن وتيقن»⁷¹، ويؤكد الرازي الترادف بين الصيغتين في قوله: «وقوله تأذن بمعنى أذن أي أعلم، وبناء تفعل هنا ليس معناه أنه أظهر شيئاً ليس فيه، بل معناه فعل»⁷²، إذن الفعل تأذن في الآية السابقة ورد بمعنى أذن، ووزن تفعل من معانيه مطاوعة أفعّل.

7. نتائج البحث:

8. الخاتمة:

إنّ البحث في موضوع الأبنية الصرفية وتنوع الصيغ يحتاج إلى فهم وإلمام بمختلف المعاني والدلالات المترتبة على هذا التنوع والاختلاف، مع إدراك دور السياقات في توجيه هذه الدلالات، فضلاً عن ظاهرة العدول الذي تحمل فيه صيغة دلالة صيغة أخرى، ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من أثر في المعنى، خصوصاً إذا تعلق الأمر بنماذج القرآن الكريم، لما تمتاز به من دقة في المعنى وعمق في الدلالة، وقد أوضحت الأمثلة التي قمنا بتحليلها في بحثنا ذلك، إذّا فالصيغة الصرفية إحدى القرائن التي يعتمد عليها في استظهار المعاني، كما أنّ السياق يوجه تلك المعاني والدلالات، فقريئة الصيغة لا تؤدي المعنى المعنى بمفردها بعيداً عن السياق.

بعد البحث في موضوع تعدد الأبنية والصيغ وأثر ذلك في تعدد المعاني والدلالات، خلصنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يأتي:

- للفعل المجرد دلالة عامة غير مخصصة، فإن نُقل إلى المزيد تخصص بدلالة معينة، أو معنى من المعاني؛ لأنّ الزيادات دخلت الأفعال لتنقلها من دلالة اللفظ إلى دلالة البناء، ومن العموم إلى الخصوص.

- اهتم القدماء بدراسة الصيغ الصرفية وتحديد أبنية الأفعال المجردة والمزيدة، وحُددت معاني الأفعال المزيدة بحسب الزيادات الموضوعية ولكل زيادة معنى خاص فالزيادات لا تأتي عبثاً، وإنما لأغراض معنوية.

- أظهرت الدراسة قيمة الصيغة في التركيب؛ فهي قرينة لفظية مهمة في فهم الخطاب. تشترك بعض الصيغ في بعض المعاني إذ تشترك، افتعل وفاعل في المشاركة، وفعل وفاعل في التكثير وغيرها.

9. قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع

المؤلفات:

1. الألوسي أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: الشيخ محمد أحمد الآمد، والشيخ عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م.
2. الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت.).
3. الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق، 1989م.
4. الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط:2، 1970م.
5. البقاعي برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:2، 1424هـ/2003م.
6. البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الفكر، بيروت، (د.ت.).
7. التفتازاني مسعود بن عمر سعد الدين، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف شرح وتح: د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط:8، 1417هـ/1998م.
8. الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحرمرجان، دار الرشيد بغداد، ط:1، 1982م.
9. ابن جني أبو الفتح، اللع في علم العربية، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط:2، 1985م.
10. ابن جني أبو الفتح، المنصف في شرح كتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط:1، 1373هـ/1945م.
11. الحريري أبو القاسم محمد بن علي، شرح ملحمة الإعراب، تح: فائز فارس، دار الأمل، إربد، ط:1، 1991م.

- 12- أبو حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط، تح: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، 1431هـ/2010م.
13. خالد عيال يوسف، أثر المحتسب في الدراسات المصرفية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط:1، 2011م.
14. ابن خلكان أبو العباس، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: د. إحسان عباس، دار الفكر بيروت (د.ت).
15. الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال مصر، ط:1، 1388هـ.
16. الرازي فخر الدين، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:4، 1422هـ.
17. الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1415هـ/1995م.
18. الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط:2، 1998م.
19. الرضي الأستريادي، شرح الشافية، تح: محمد نور وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت (د.ت).
20. الزجاج أبو إسحاق، فعلت و أفعلت، تح: ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع دمشق، 1404هـ.
- 21- الزجاج أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتح: د. عبد الجليل شلي، عالم الكتب بيروت، ط:1، 1408هـ/1988م.
22. الزمخشري، الكشاف، ضبط أبي عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1427هـ.
23. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط:2، 1420هـ/1999م.
24. ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:2، 1987م.
25. ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الموجز في النحو، تح: مصطفى الشويبي وابن سالم دارمجي، مؤسسة بدران، بيروت، (د.ت).
26. أبو السعود محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:4، 1414هـ/1994م.
27. سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت (د.ت).
28. السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط:3، 1951م.
29. السيوطي جلال الدين، همع الهوامع، تح: عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت).
30. الشنقيطي محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1415هـ/1995م.
31. الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت 1405هـ.

32. ابن العربي، أحكام القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط:1، 1421هـ.
33. ابن عطية أبو محمد عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام الشافعي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:2، 1428هـ/2007م.
34. ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا، مجمل اللغة، تح ودراسة: عبد الحسن سلطان مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:2، 1406هـ/1986م.
35. الفارسي أبو علي، الإيضاح العضدي، تح: كاظم بحرمرجان، عالم الكتب، بيروت، ط:2، 1996م.
36. الفارسي أبو علي، المسائل العسكرية في النحو العربي، تح: علي جابر منصور، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط:2، 1982م.
37. فريد بن عبد العزيز السليم، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دار بن الجوزي، القصيم، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1427هـ.
38. ابن قتيبة أبو محمد عبد الله، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية المدينة المنورة، ط:3، 1982م.
39. القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1427هـ/2006م.
40. القفطي جمال الدين علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1973م.
41. ابن كثير أبو الفداء إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط:2، 1420هـ/1999م.
42. ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387 هـ/1967م.
43. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط:3، 1988م.
44. محمد باسل عيون السود، المعجم المفصل في تصريف الأفعال العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
10. الهوامش:

¹ الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ط:1، مصر، 1388هـ، مادة (فعل).

² الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ص 11.

³ الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، ط:2، دمشق، 1998م، ص 640.

- ⁴ ينظر: القفطي جمال الدين علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1973م، ج1، ص40/39.
- ⁵ ينظر: ابن خلكان أبو العباس، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: د. إحسان عباس، دار الفكر، بيروت، ج20، ص535.
- ⁶ ينظر: الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط:2، 1970م، ص5/4.
- ⁷ سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت، (د.ت)، ج1، ص12.
- ⁸ ينظر: الفارسي أبو علي، المسائل العسكرية في النحو العربي، تح: علي جابر منصور مطبعة جامعة بغداد، ط:2، بغداد، 1982م، ص74.
- ⁹ المصدر نفسه، ص76.
- ¹⁰ ابن السراج أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط:3، بيروت، 1996م، ج1، ص41.
- ¹¹ ابن السراج أبو بكر محمد بن السري، الموجز في النحو، تح: مصطفى الشويبي وابن سالم دارمجي، مؤسسة بدران، بيروت، (د.ت)، ص27.
- ¹² الفارسي أبو علي، الإيضاح العضدي، تح: كاظم بحرمرجان، عالم الكتب، ط:2، بيروت 1996م، ج1، ص7.
- ¹³ الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحرمرجان، دار الرشيد، بغداد ط:1، 1982م، ج1، ص77/76.
- ¹⁴ ابن جني أبو الفتح، اللع في علم العربية، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط:2، بيروت، 1985م، ص7.
- ¹⁵ الحريري أبو القاسم محمد بن علي، شرح ملحة الإعراب، تح: فائز فارس، دار الأمل ط:1، إربد، 1991م، ص3.
- ¹⁶ الحملوي أحمد، شذا العرف، دار الكيان، الرياض، (د.ت)، ص61.
- ¹⁷ ابن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط:1، القاهرة، 1373هـ/1945م، ج1، ص11.
- ¹⁸ خالد عيال يوسف، أثر المحتسب في الدراسات الصرفية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ط:1، عمان، 2011م، ص149.
- ¹⁹ ينظر: ابن جني، المنصف، ج1، ص11.
- ²⁰ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص235، وينظر: الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق، 1989م، ج1، ص219.
- ²¹ ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387 هـ/1967م، ص99.
- ²² ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ط:3، المدينة المنورة، 1982، ص296.
- ²³ ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1376هـ/1957م، ج3، ص270.
- ²⁴ المصدر نفسه، ص271.
- ²⁵ الرضي الإستربادي، شرح الشافية، تح: محمد نور وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص104.
- ²⁶ السيوطي جلال الدين، الإتيقان في علوم القرآن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط:3، مصر 1370هـ/1951م، ج2، ص116.
- ²⁷ الشعراوي متولي، تفسير الشعراوي، من دون معلومات، ج2، ص774.

- ²⁸ آلوسي أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: الشيخ محمد أحمد الأمد، والشيخ عمر عبد السلام السلمي، دار إحياء التراث العربي، ط: 1، بيروت، 1420هـ/1999م، ج: 30، ص: 101.
- ²⁹ ينظر: الراغب، المفردات، ص: 476.
- ³⁰ ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ج: 5، ص: 478.
- ³¹ ينظر: آلوسي، روح المعاني، ج: 30، ص: 101.
- ³² الزجاج أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتح: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ط: 1، بيروت، 1408هـ/1988م، ج: 5، ص: 313.
- ³³ ينظر: الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر بيروت، 1405هـ، ج: 5، ص: 154.
- ³⁴ الزمخشري، الكشاف، ضبط أبي عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، ط: 1، بيروت، 1427هـ، ج: 1، ص: 172.
- ³⁵ ابن عطية أبو محمد عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام الشافعي محمد، دار الكتب العلمية، ط: 2، بيروت، 1428هـ/2007م، ج: 1، ص: 393.
- ³⁶ سيبويه، الكتاب، ج: 4، ص: 74.
- ³⁷ الزمخشري، الكشاف، ج: 1، ص: 229.
- ³⁸ ينظر: الراغب، المفردات، ص: 123.
- ³⁹ ينظر: المصدر نفسه، ص: 123.
- ⁴⁰ الرضي الأستريادي، شرح الشافية، ج: 1، ص: 97.
- ⁴¹ الزمخشري، الكشاف، ج: 1، ص: 56.
- ⁴² فريد بن عبد العزيز السليم، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دار بن الجوزي، ط: 1، القصيم، المملكة العربية السعودية، 1427هـ، ص: 67.
- ⁴³ ابن العربي، أحكام القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، ط: 1، بيروت، 1421هـ، ج: 1، ص: 174.
- 44 الزجاج أبو إسحاق، فعلت وأفعلت، تح: ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق 1404هـ، ص: 24.
- 45 السيوطي، همع الهوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت)، ج: 6، ص: 23.
- ⁴⁶ سيبويه، الكتاب، ج: 4، ص: 57/56.
- ⁴⁷ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط: 3، مصر 1988م، ص: 234.
- ⁴⁸ ابن فارس أبو الحسين، مجمل اللغة، تح: عبد الحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت 1406هـ/1986م، مادة (لمس).
- ⁴⁹ ينظر: محمد باسل عيون السود، المعجم المفصل في تصريف الأفعال العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ص: 28.
- ⁵⁰ المصدر نفسه، ج: 3، ص: 205.
- ⁵¹ أبو حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط، تح: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط: 1، بيروت، 1431هـ/2010م، ج: 3، ص: 366.
- ⁵² ينظر: الراغب، المفردات، مادة (لمس).
- ⁵³ التفتازاني مسعود بن عمر سعد الدين، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط: 8، القاهرة، 1417هـ/1998م، ص: 38.
- ⁵⁴ الشنقيطي محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1415هـ/1995م، ج: 2، ص: 393/394.

- ⁵⁵ البقاعي برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، ط: 2، بيروت 1424هـ/ 2003م، ج 4، ص 281.
- ⁵⁶ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج 5، ص 390.
- ⁵⁷ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 3، ص 402.
- ⁵⁸ الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1415هـ/ 1995م، ج 1، ص 217.
- ⁵⁹ ينظر: أبو السعود محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، ط: 4، بيروت، 1414هـ/ 1994م، ج 2، ص 29.
- ⁶⁰ الألوسي، روح المعاني، ج 1، ص 384.
- ⁶¹ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج 1، ص 559.
- ⁶² المرجع نفسه، ج 1، ص 559.
- ⁶³ أبو حيان، المرجع السابق، ج 8، ص 50.
- ⁶⁴ أبو حيان، البحر المحيط، ج 1، ص 193.
- ⁶⁵ الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص 105.
- ⁶⁶ الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت) ج 1، ص 54.
- ⁶⁷ الألوسي، روح المعاني، ج 1، ص 221.
- ⁶⁸ الطبري، جامع البيان، ج 1، ص 141.
- ⁶⁹ الطبري، جامع البيان، ج 19، ص 67.
- ⁷⁰ ينظر: ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: 2، الرياض، 1420هـ/ 1999م، ج 3، ص 479.
- ⁷¹ القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: 1، بيروت، 1427هـ/ 2006م، ج 7، ص 309.
- ⁷² الرازي الفخر، التفسير الكبير، دار الفكر، ط: 1، بيروت، 1401هـ/ 1981م، ج 15، ص 34.